2008/7/12

إجراءات لا بد منها
في مواجهة ارتفاع الأسعار

عبد الحليم فضل الله

لا ترتبط موجة الغلاء الراهنة في لبنان بأزمة الاقتصاد العالمي وحدها، فخلال العام الماضي سجل مؤشر أسعار الاستهلاك ضعفي المعدل العالمي وحوالي مرة ونصف معدله في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، ولدى لبنان العديد من الأسباب التي تجعله متأثراً أكثر من سائر دول المنطقة بموجة التضخم، فقد أخفق في استئناف مسيرة النمو في السنوات العشر الماضية، وفشل في التخلص من أزمته المالية، فيما يتمتع بقابلية عالية لاستيراد الأزمات من خارج الحدود.

وقد أدى التفاوت بين معدلي التضخم الداخلي والخارجي، إلى خسارة لبنان فرصة تحسين موقعه التنافسي بالاستفادة من انخفاض قيمة الدولار الأميركي، ومع أنّ القيمة الحقيقية للصادرات زادت في العامين الماضيين بمعدلات جيدة، فإن ذلك لا يعد كافياً لتوقع تحسن نوعي ومستدام في الأداء الاقتصادي العام.

وما زاد من هشاشة لبنان تجاه الأزمة العالمية، هو أن ارتفاع الأسعار انصب على أبواب الإنفاق التي تشغل الجزء الأهم من ميزانية الأسرة، أي الغذاء والنقل والطاقة والسكن، والتي تعادل تثقيلاتها حوالي 60% من سلة الاستهلاك، الأمر الذي ضاعف تبعاته الاجتماعية، أما ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد الاستهلاكية فقد أصاب في الصميم جوهر مشروع الحكومة لاحتواء الدين العام القائم على رفع الضريبة على القيمة المضافة وزيادة تدريجية للضريبة التي كانت مفروضة على البنزين ليصل مجموع وارداتها 600 مليون دولار سنويا بدلاً من الحصيلة الحالية التي انخفضت هذا العام إلى حوالي 121 مليوناً.

أزمة الدولار ستؤثر بدورها على الحصيلة المتوقعة لإصدار رخصتي الخلوي، إذ يتوقع أن تتأثر الأسعار سلباً بانخفاض القيمة الحقيقية لإيرادات هذا القطاع التي تقاس بالعملة الخضراء المتراجعة، وفي حال استمر الاتجاه الحالي عند البنوك المركزية العالمية لزيادة معدلات الفائدة، فسترتفع معدلات الخصم discount rate وتتدنى القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المتوقعة من القطاع.

وتزيد التأثيرات المزدوجة لارتفاع أسعار النفط من شدة وقع التضخم على الاقتصاد اللبناني ، فمن جهة هناك فاتورة النفط التي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً في السنوات الخمس الماضية ويتوقع أن تسجل ارتفاعاً جديداً السنة الحالية بمعدل 50% تقريباً فتصل الى حوالي 5900 مليار ل.ل، ومن ناحية ثانية هناك التأثير الضار للدولارات النفطية الوافدة، التي تضغط سلباً على

أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي، بينما لم تساهم حتى الآن في زيادة ملموسة في قيمة الاستثمار المحلي.

وفي سياق ما تقدم نورد السؤالين الآتيين: هل يمكن مواجهة الموجة الراهنة لارتفاع الأسعار دون إجراءات مكلفة؟ وهل يستدعي ذلك من الحكومة إعادة النظر باستراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية وسياساتها المتبعة لإصلاح ماليتها العامة؟
للإجابة على هذين التساؤلين لا بد من المرور بالحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: لا يمكن للحكومة بعد اليوم الاعتماد على الضرائب السهلة، التي يمكن جبايتها دون جهد، وعليها منذ الآن البحث في البدائل المتاحة، مثلاً: توسيع القاعدة الضريبية لتطال سلعاً كمالية حظيت بتخفيضات ضريبية غير مبررة، زيادة إيرادات الجباية من ضريبة الأرباح التي تساوي فقط ربع حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وما يوازي قيمة الضرائب المحصلة على استيراد المركبات والتبغ، ناهيك رض ضريبة مدروسة على الفوائد من سندات الخزينة و ضرائب عالية على عمليات المضاربة العقارية وغير العقارية.

الحقيقة الثانية: إن بحث الحكومة في تعزيز إيراداتها من جهة وإعادة هيكلة برنامجها لحل مشكلة الدين العام، يجب أن لا يتعارض مع مهمة لا تقل أهمية وهي استيعاب النتائج الداخلية لموجة الغلاء.

في الشأن الاقتصادي ينبغي التركيز على أمرين: خفض كلفة الإنتاج، ومعالجة مشكلة القطاعين العقاري و الخارجي اللذين تحولا إلى مصيدتين تبتلعان الفوائض المالية الآتية من الخارج وتمنعان تحويل الدولار النفطي إلى دولار إنتاجي.

إن اعتماد سياسة شاملة لتوجيه القروض المصرفية نحو توسيع قاعدة الإنتاج أو نحو الخارج هو بداية صحيحة لتثبيت أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي، كما أن تنظيم القطاع العقاري أمر لا مفر منها، وهذا يعتمد على مدى النجاح في جعله قطاعاً عادياً وظيفته تلبية الطلب الحقيقي، بينما أصبح اليوم مركزاً للمضاربة ومحلاً لتخزين الثروات.

الحقيقة الثالثة: إنّ معالجة التبعات الاجتماعية للغلاء يتطلب إجراءات مباشرة لا بد منها رغم تكلفتها الباهظة، من بينها مثلاً: تجميد مؤقت للضريبة المزدوجة المفروضة على المحروقات، وإعادة النظر بالأعباء الزائدة على صفيحة البنزين، والمتمثلة في ضرائب النقل والتخزين

وعلاوات الاحتكار، وهذا من شأنه خفض الأسعار بمعدلات تتراوح بين 20% و30% فتصل إلى مستوى قريب من مثيلاته في الدول العربية المجاورة. ومن بينها أيضاً: إعادة النظر بجدول الرسوم الجمركية بهدف تخفيض أسعار المواد الغذائية والزراعية وتحفيز الإنتاج المحلي وإطلاق المنافسة، واتخاذ إجراءات من شانها إحداث صدمة ايجابية سريعة مثل إلغاء الحماية عن الوكالات الحصرية.

لا يمكن للسلطة في ظل الأزمات المستجدة أن تتمسك برؤيتها الحالية للإصلاح، ومقاربتها المتبعة في شأن تطبيق الاتفاقات الدولية التي تأتي غالباً على حساب المصالح الوطنية، وما عليها إلا أن تتحرك إلى الأمام مع تحرك الصفائح العالمية التي استقرت لفترة من الزمن، وإلا كانت تفوت فرصة جديدة وتؤسس لمزيد من الأزمات القادمة.